



قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: [/https://visj.dws.gov.iq](https://visj.dws.gov.iq)



دور السياسات المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي: دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نموذج
للمدة (٢٠٢٤-٢٠١٠)

The Role of Fiscal Policies in Addressing the Phenomenon of Inflation in the Iraqi Economy: An Analytical and Econometric Study Using the ARDL Model for the Period (2010–2024)

م.م صباح أحمد اسماعيل. كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة سامراء*

م.د هدى رعد هاشم. كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة سامراء**

م.م عبيده عامر خضير. كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة سامراء***

Keywords

Fiscal Policy
Inflation
ARDL Model
Government
Expenditure
Public Debt
Tax Revenues
Iraqi Economy
Economic
Stability
Public Finance

Abstract

This study examines the role of fiscal policy in addressing inflation in Iraq during the period (2010–2024), within an economic environment characterized by structural fragility, volatility in oil revenues, and a weak productive base. The research is based on the hypothesis that fiscal policy instruments—namely government expenditure, public debt, and tax revenues—have both direct and indirect effects on the inflationary path. The study adopts an econometric approach using the ARDL model, after subjecting the time series to stationarity tests and verifying the existence of a cointegration relationship. The dynamics of the relationship were analyzed in both the short and long run, alongside conducting statistical robustness diagnostics. The results reveal the presence of a cointegrating relationship, confirming the effectiveness of fiscal policy in influencing inflation. Government expenditure and public debt were found to have a positive relationship with inflation in both the short and long run. In contrast, tax revenues exhibited an inverse relationship with inflation; however, their impact remained limited due to the weakness of the tax system and the dominance of oil revenues. The study concludes that fiscal policy in Iraq has been characterized by an expansionary stance coinciding with inflationary waves, while the accumulation of public debt has weakened its ability to achieve price stability. Accordingly, the study recommends redirecting government spending toward productive sectors, enhancing the efficiency of the tax system, and adopting a countercyclical fiscal policy in coordination with monetary policy to achieve sustainable price stability.

*Sabah Ahmed Asmaeel/ sabah.a.i@uosamarra.edu.iq

**Lect. Dr . Huda Raad Hashem/ hudaraad39@gmail.com

***Obaida amer khudhair / obaida.am.kh@uosamarr.edu.iq

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:

المراجعة:

القبول: 2026\6\1

الكلمات المفتاحية

السياسة المالية؛

التضخم؛ نموذج

ARDL؛ الإنفاق

الحكومي؛ الدين العام؛

الإيرادات الضريبية؛

الاقتصاد العراقي؛

الاستقرار الاقتصادي؛

المالية العامة

ملخص

يعنى هذا البحث بدراسة دور السياسة المالية في معالجة التضخم في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالهشاشة البنوية وتذبذب الإيرادات النفطية وضعف القاعدة الإنتاجية. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن أدوات السياسة المالية، المتمثلة بالإنفاق الحكومي والدين العام والإيرادات الضريبية، تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في مسار التضخم. اعتمدت الدراسة المنهج القياسي باستخدام نموذج ARDL بعد إخضاع السلاسل الزمنية لاختبارات السكون والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك. كما تم تحليل ديناميات العلاقة في الأجلين القصير والطويل مع إجراء اختبارات المئات الإحصائية. أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك تؤكد فاعلية السياسة المالية في التأثير على التضخم. وتبين أن الإنفاق الحكومي والدين العام يرتبطان بعلاقة طردية مع التضخم في الأجلين القصير والطويل. في المقابل، أظهرت الإيرادات الضريبية علاقة عكسية مع التضخم، إلا أن أثرها ظل محدوداً بسبب ضعف النظام الضريبي وهيمنة الإيرادات النفطية. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية في العراق اتسمت بطابع توسعي متزامن مع موجات تضخمية، وأسهم تراكم الدين العام في إضعاف قدرتها على تحقيق الاستقرار السعري. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية وتعزيز كفاءة النظام الضريبي وتبني سياسة مالية مضادة للدورات الاقتصادية بالتنسيق مع السياسة النقدية لتحقيق استقرار سعري مستدام

١. المقدمة:

يُعدّ التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تؤثر في مستوى معيشة الأفراد واستقرار النشاط الاقتصادي، ولاسيما في الاقتصادات الريعية مثل العراق. وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) تقلبات واضحة في معدلات التضخم انعكست سلباً على القوة الشرائية وكفاءة القطاعات الإنتاجية. وفي هذا السياق برزت السياسة المالية بوصفها أداة رئيسة لمعالجة هذه التقلبات عبر توجيه الإنفاق العام وتنظيم الإيرادات وإدارة العجز. وتستمد السياسة المالية أهميتها من قدرتها على ضبط الطلب الكلي باستخدام أدواتها المختلفة، سواء من خلال الإنفاق الحكومي أو السياسة الضريبية. إذ يمكن للإنفاق الحكومي الكفوء أن يخفف الاختناقات الإنتاجية، في حين يؤدي الإفراط فيه إلى تصاعد الضغوط التضخمية. كما تمثل الضرائب أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة والحد من ارتفاع الأسعار إذا ما صُممت بكفاءة وعدالة. وتزداد أهمية دراسة

هذا الموضوع في العراق بسبب الصدمات النفطية وتقلبات الإنفاق وأسعار الصرف والأزمات المختلفة خلال فترة الدراسة. وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة المالية في معالجة التضخم في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) وقياس مدى فاعلية أدواتها في الحد من الضغوط التضخمية

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تُعدّ السياسة المالية إحدى الأدوات الاقتصادية الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، ولاسيما في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية التي قد تهدد الاستقرار العام. ويُعد التضخم واحداً من أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهها العراق خلال السنوات الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٤، حيث شهد الاقتصاد العراقي معدلات تضخم متذبذبة تأثرت بالظروف السياسية، والتقلبات النفطية، وتغير مستويات الإنفاق

تغطي فترة حساسة شهدت تغيرات جوهرية في بنية الاقتصاد العراقي.

٥. تعزيز الاستقرار الاقتصادي: يُسهم البحث في وضع أسس علمية لتحسين الإدارة المالية بما ينعكس إيجابياً على الاستقرار الاقتصادي والمعيشي للمواطن.

ثالثاً: أهداف البحث

١. تحليل دور السياسة المالية في الحد من التضخم في العراق خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٤).

٢. تقييم فاعلية أدوات السياسة المالية المختلفة، مثل الإنفاق الحكومي وسياسات الضرائب والإعانات، في السيطرة على المستوى العام للأسعار.

٣. دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تبني سياسات مالية موجهة نحو مكافحة التضخم.

٤. تقديم توصيات عملية لتحسين أداء السياسة المالية في العراق بما يسهم في ضبط التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

٥. إثراء المعرفة العلمية حول العلاقة بين السياسة المالية والتضخم، وتوفير قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها في الدراسات المستقبلية.

٦. توجيه السياسات المالية المستقبلية نحو تحقيق توازن اقتصادي يقلل من الضغوط التضخمية ويعزز التنمية المستدامة.

الحكومي. ورغم اعتماد الحكومة العراقية على مجموعة من السياسات المالية لمعالجة التضخم، إلا أن مدى فاعلية هذه السياسات في الحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار لا يزال محل جدل وبحاجة إلى تحليل علمي وقياسي.

في ضوء ذلك يمكن استنباط مشكلة هذا البحث من خلال التساؤل الآتي:

هل ان السياسة المالية قد أسهمت فعلاً في معالجة التضخم في العراق أم أن تأثيرها بقي محدوداً أو غير مباشر؟

ثانياً: أهمية البحث

١. فهم العوامل المؤثرة في التضخم: يساهم البحث في الكشف عن العوامل المالية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في العراق، مما يساعد في تحديد نقاط الضعف في السياسة المالية.

٢. تحليل أدوات السياسة المالية: يقدم البحث تقييماً لمدى فاعلية الأدوات المالية التي اعتمدها الحكومة العراقية في السيطرة على التضخم خلال الفترة المدروسة.

٣. دعم السياسات المستقبلية: توفر نتائج البحث توصيات عملية يمكن أن تساعد صناع القرار في تبني سياسات مالية أكثر ملاءمة لمواجهة الضغوط التضخمية.

٤. إثراء الأدبيات العلمية: يمثل البحث إضافة مهمة للمكتبة الاقتصادية العربية من خلال دراسة حديثة

رابعاً: فرضية البحث

الاستقرار واستدامة الأوضاع التي تقوم على تحقيق أهداف المجتمع ويعود استخدام لفظ (السياسة المالية) الى كلمة فرنسية قديمة بمعنى (fisc)، وتعني بيت المال أو الخزانة أو حافظة النقود ولهذا قد حظيت السياسة المالية باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين خاصة في ظل التطورات والتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي لفترات زمنية طويلة، كما تكرر مصطلح السياسة المالية وعلى مستواه أكاديمي واسع منذ أن نشر هانس كاتيه (السياسة المالية ودورات الاعمال) والذي بين من خلاله مفهوم السياسة المالية والأدوات التي يتم من خلالها تحقيق تطلعات وأهداف المجتمع، وكيفية إشباع حاجاته العامة والتي تمول بموارد الميزانية العامة (حسن، ٢٠١٥، ص: ٢٣)

ثانياً: مفهوم السياسة المالية

تُعدّ السياسة المالية إحدى أدوات الإدارة الاقتصادية للدولة، وتهدف من خلال الإنفاق الحكومي وتنظيم الإيرادات العامة إلى توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. وتستخدم هذه السياسة في ضبط الطلب الكلي، الحد من التقلبات الاقتصادية، معالجة التضخم والبطالة، وتعزيز النمو الاقتصادي، بما يجعلها أداة محورية لتحقيق التوازن بين الاستقرار والتنمية. وقد عرف العديد من الباحثين السياسة المالية على أنها

- حيث عرفها (عبد الحميد، ٢٠٠٣: ٤٣) على أنها السياسة المالية على أنها (مجموعة الأساليب والإجراءات والقواعد والتدابير، التي تتخذها

١. هناك علاقة معنوية بين السياسة المالية ومعدلات التضخم في العراق خلال الفترة المدروسة، بحيث يمكن أن يسهم ضبط الإنفاق والإيرادات الحكومية في الحد من ارتفاع الأسعار.

٢. اتباع الحكومة لسياسات مالية توسعية دون ضبط فعال قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع مستويات الطلب الكلي.

٣. أن توجيه السياسة المالية لدعم القطاعات الإنتاجية والاستثمارية يسهم في خفض التضخم من خلال زيادة العرض السلعي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

٤. أن الفساد المالي والإداري يعد عاملاً معيقاً لفاعلية السياسة المالية في معالجة التضخم، من خلال تشويه تخصيص الموارد وزيادة الضغوط على المالية العامة.

١. الفصل الأول

١.١. المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

أولاً: ماهية السياسة المالية

نعد السياسة المالية إحدى الأدوات المهمة والرئيسية لإدارة وتوجيه الاقتصاد ومعالجة ما يتعرض له الاقتصاد من أزمات أو هزات، أو المحافظة على

الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكبر كفاءة ممكنة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خلال فترة معينة).

- كما أضاف (الموسوي والمبارك، ٢٠٢١، ١٥٥) السياسة المالية على أنها مجموعة البرامج الانفاقية والمصادر الإدارية المستخدمة لأحداث التغيرات المرغوبة، على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٢.١. المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

أولاً: ماهية التضخم

يمثل التضخم ظاهرة اقتصادية تتجسد في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود وتراجع قيمتها الحقيقية. ولا يُعد التضخم مجرد زيادة مؤقتة في الأسعار، بل ينتج عن اختلالات في الطلب والعرض أو عن توسع نقدي يتجاوز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. كما يترك التضخم آثاراً سلبية واضحة على مستويات المعيشة والقرارات الاستثمارية والادخارية، ويؤثر في استقرار الاقتصاد الكلي. ومن ثم فإن السيطرة على التضخم تمثل هدفاً محورياً للسياسات المالية والنقدية، وتتطلب معالجة متوازنة لأسبابه المختلفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام (الجميل، ٢٠٢٠: ٣٩)

ثانياً: مفهوم التضخم

تعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الرئيسة التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى احتوائها من خلال

تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ويُعرّف بأنه الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المصحوب بانخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة اختلال الطلب الكلي والعرض الكلي. كما يرتبط التضخم بزيادة حجم النقود والائتمان أو بارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى ضغوط سعرية متصاعدة. ويخلف التضخم المرتفع آثاراً سلبية على الاستقرار الاقتصادي وقد يسهم في زيادة معدلات البطال

٣. الفصل الثاني

١.٣. المبحث الأول: العلاقة النظرية بين السياسة

المالية والتضخم

أولاً: العلاقة

تقوم العلاقة النظرية بين السياسة المالية والتضخم على أساس أن استخدام أدوات السياسة المالية المنضبطة يؤثر في المستوى العام للأسعار، وتُعد هذه العلاقة علاقة عكسية. إذ إن ترشيد الإنفاق الحكومي وتعزيز الإيرادات العامة يسهمان في خفض الطلب الكلي والحد من الضغوط التضخمية، مما يؤدي إلى استقرار الأسعار خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٤). كما أن ضبط العجز المالي يقلل من اللجوء إلى التمويل النقدي ويحد من التوسع في الكتلة النقدية. وتسهم السياسة الضريبية الفعّالة في امتصاص السيولة الزائدة دون الإضرار بالنشاط الإنتاجي. ويعزز استقرار المالية العامة الثقة الاقتصادية ويحسن بيئة الاستثمار والنمو المستدام.

ثانياً: التأثير

السنوات	الإنفاق الحكومي	الدين العام	الإيرادات الضريبية	معدل التضخم
2010	70134201	65538340	8162992	2.4
2011	68757666	61457023	12168734	5.6
2012	105139576	61044886	13605460	6.1
2013	119127556	56988845	14021587	1.9
2014	115937762	61969675	9994714	2.2
2015	70397515	87675456	9681272	1.4
2016	75055865	103707051	20599090	0.5
2017	75490115	137984326	33347393	0.2
2018	80873189	91225076	30649290	0.4
2019	111723523	96219998	24902212	0.2
2020	76082443	125744352	18754036	0.6
2021	102849659	113567854	20182324	6.0
2022	116959582	108765434	27450000	5.0
2023	121500000	112800000	29900000	4.5
2024	134700000	118300000	33200000	10.3

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة

أولاً: تطور متغيرات السياسة المالية والتضخم (٢٠١٠-٢٠٢٤)

١. تطور الإنفاق الحكومي

يتسم الإنفاق الحكومي في الفترة المدروسة بترعة تصاعدية على المدى الطويل، مع وجود تقلبات واضحة بين بعض السنوات. ففي بداية الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) تراوح الإنفاق الحكومي بين نحو ٦٨.٧٥٨ تريليون دينار و ١١٩.١٢٨ تريليون دينار، مع تسجيل قفزة كبيرة خلال عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، حيث بلغ ١٠٥.١٤٠ تريليون دينار و ١١٩.١٢٨ تريليون دينار على التوالي، وهو ما يعكس تبني سياسة مالية توسعية مدعومة بتحسين الإيرادات النفطية. في عام ٢٠١٥، شهد الإنفاق الحكومي انخفاضاً حاداً ليهبط إلى ٧٠.٣٩٨ تريليون دينار، ثم عاد إلى الارتفاع التدريجي بعد عام

يتمثل التأثير الاقتصادي للسياسة المالية على التضخم في دورها المباشر في إدارة الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار السعري. إذ يؤدي ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تقليص الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب غير المدعوم بالطاقة الإنتاجية. كما يساهم تقليص العجز المالي في الحد من الاعتماد على التمويل التضخمي، مما يقلل من نمو الكتلة النقدية وارتفاع الأسعار. ويؤدي تحسين كفاءة النظام الضريبي إلى تعزيز الإيرادات العامة دون الإضرار بالنشاط الاقتصادي، الأمر الذي يساعد على امتصاص السيولة الفائضة. ويساهم توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية في زيادة العرض الكلي وتخفيف الاختناقات الهيكلية في الاقتصاد. كما يؤدي الانضباط المالي إلى تعزيز ثقة المتعاملين بالسياسات الاقتصادية، مما يقلل من التوقعات التضخمية. ويحدد استقرار المالية العامة من تقلبات الأسعار ويحسن القدرة الشرائية للأفراد. وبذلك، تمثل السياسة المالية أداة فاعلة في كبح التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٤)

٢.٣. المبحث الثاني

تحليل دور السياسة المالية في معالجة التضخم: دراسة تحليلية قياسية للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٤) - حالة العراق المقاسة بالمليون دينار

٢٠١٦، إذ بلغ ٧٥.٠٥٦ تريليون دينار في ٢٠١٦، وارتفع إلى ٨٠.٨٧٣ تريليون دينار في ٢٠١٨، ثم وصل إلى ١١١.٧٢٤ تريليون دينار في ٢٠١٩. بعد جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، اتخذ الإنفاق الحكومي مساراً توسعياً واضحاً، إذ ارتفع من ٧٦.٠٨٢ تريليون دينار في ٢٠٢٠ إلى ١٣٤.٧٠٠ تريليون دينار في ٢٠٢٤، وهو أعلى مستوى مسجل خلال مدة الدراسة، مما يعكس استمرار اعتماد السياسة المالية على التوسع في الإنفاق لمواجهة الصدمات الاقتصادية.

٢. تطور الدين العام

يتسم الدين العام بمسار تصاعدي ملحوظ، مع تغير في تركيبته ومستواه. ففي السنوات الأولى من مدة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٤) تحرك الدين العام بين حوالي ٥٦,٩٨٨,٨٤٥ مليون دينار و ٦٥,٥٣٨,٣٤٠ مليون دينار، مع ميل طفيف نحو الانخفاض حتى عام ٢٠١٣، ثم ارتفع في عام ٢٠١٤، وهو ما يعكس محدودية الاعتماد على الاقتراض في تلك المرحلة. ابتداءً من عام ٢٠١٥، ارتفع الدين العام بشكل كبير ليصل إلى حوالي ٨٧,٦٧٥,٤٥٦ مليون دينار، ثم واصل الارتفاع إلى ١٠٣,٧٠٧,٠٥١ مليون دينار في ٢٠١٦، وبلغ ذروته عند ١٣٧,٩٨٤,٣٢٦ مليون دينار في ٢٠١٧، في إشارة واضحة إلى الاعتماد المتزايد على الاقتراض لتمويل العجز المالي في ظل تراجع أسعار النفط وارتفاع النفقات العامة. بعد عام ٢٠١٧، بدأ الدين العام بالاستقرار النسبي عند مستويات مرتفعة، إذ تراوح بين ٩١,٢٢٥,٠٧٦ مليون دينار

و ١٢٥,٧٤٤,٣٥٢ مليون دينار خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)، ثم سجل ١٠٨,٧٦٥,٤٣٤ مليون دينار في ٢٠٢٢، ليواصل الارتفاع التدريجي ويصل إلى ١١٨,٣٠٠,٠٠٠ مليون دينار في ٢٠٢٤. ويعكس هذا المسار اعتماد السياسة المالية بدرجة كبيرة على التمويل بالعجز والاقتراض، الأمر الذي يحد من القدرة المستقبلية على استخدام السياسة المالية كأداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية

٣. تطور الإيرادات الضريبية

تسجل الإيرادات الضريبية نمواً واضحاً على المدى الطويل، مع استمرار محدودية مساهمتها في تمويل الإنفاق العام. ففي بداية مدة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٢) كانت الإيرادات الضريبية منخفضة نسبياً، إذ بلغت ٨,١٦٢,٩٩٢ مليون دينار في عام ٢٠١٠ وارتفعت إلى ١٣,٦٠٥,٤٦٠ مليون دينار في عام ٢٠١٢، وهو ما يعكس ضيق القاعدة الضريبية وضعف كفاءة الجباية. ابتداءً من عام ٢٠١٥، بدأت الإيرادات الضريبية بالتحسن التدريجي، حيث سجلت ٩,٦٨١,٢٧٢ مليون دينار، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٢٠,٥٩٩,٠٩٠ مليون دينار، قبل أن تحقق قفزة كبيرة في عام ٢٠١٧ بلغت ٣٣,٣٤٧,٣٩٣ مليون دينار. وخلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٤) استقرت الإيرادات الضريبية ضمن نطاق يتراوح بين ٣٣,٢٠٠,٠٠٠ مليون دينار و ١٨,٧٥٤,٠٣٦ مليون دينار، إذ بلغت ٢٧,٤٥٠,٠٠٠ مليون دينار في عام ٢٠٢٢ و ٣٣,٢٠٠,٠٠٠ مليون دينار في

عام ٢٠٢٤، ما يشير إلى تحسن نسبي في قدرة النظام الضريبي على تعبئة الموارد المالية، إلا أن مساهمة الإيرادات الضريبية في الحد من الضغوط التضخمية تبقى محدودة مقارنة بحجم الإنفاق الحكومي واعتماد المالية العامة على الإيرادات النفطية

تراكم الضغوط التضخمية الناتجة عن الصدمات الخارجية، لاسيما ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً، إضافة إلى تبني سياسات مالية توسعية على المستوى المحلي

ثانياً: تحليل العلاقة بين السياسة المالية والتضخم

٤. تطور معدل التضخم

١. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم

يُظهر معدل التضخم خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٤) نمطاً متقلباً اتسم بمرحلتين أساسيتين. المرحلة الأولى: مرحلة الاستقرار النسبي والمنخفض، إذ شهدت الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٠ معدلات تضخم منخفضة نسبياً، تراوحت في معظمها بين (٠.٢-٢.٢) %، مع تسجيل مستويات متدنية جداً خلال المدة ٢٠١٦-٢٠١٩، حيث بلغ التضخم بين ٠.٢% و ٠.٦%. ويعكس هذا المسار حالة من ضعف الطلب الكلي، وارتفاع معدلات البطالة، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، فضلاً عن اتباع سياسات نقدية حذرة هدفت إلى الحفاظ على الاستقرار السعري. المرحلة الثانية: مرحلة الارتفاعات التضخمية الجديدة، حيث سُجلت معدلات تضخم مرتفعة نسبياً في بداية الفترة، ولاسيما في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، إذ بلغ التضخم ٥.٦% و ٦.١% على التوالي، بالتزامن مع توسع الإنفاق الحكومي وتحسن الإيرادات النفطية. وفي السنوات الأخيرة، عاد التضخم للارتفاع مجدداً، خاصة خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، حيث بلغ ٦.٠% و ٥.٠%، ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى ١٠.٣% في عام ٢٠٢٤، وهو أعلى مستوى مسجل خلال مدة الدراسة. ويعكس هذا الارتفاع

باستخدام قراءة كمية وصفية (ارتباط بسيط على كامل الفترة)، تظهر علاقة ارتباط موجبة متوسطة تقريباً بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم؛ أي أن ارتفاع الإنفاق يرتبط في كثير من الأحيان بارتفاع التضخم، خصوصاً في السنوات الأخيرة من العينة. في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) لا يبدو الإنفاق العامل الأكثر حسماً في تفسير التضخم؛ إذ نلاحظ ارتفاع التضخم في ٢٠١١-٢٠١٣ مع توسع الإنفاق، لكنه يعود للانخفاض في ٢٠١٣-٢٠١٤ رغم استمرار الإنفاق عند مستويات مرتفعة نسبياً، ما يشير إلى دور قوي للعوامل الأخرى (أسعار النفط، الصدمات الخارجية، الاستيراد). في الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) ينخفض التضخم إلى مستويات شبه صفرية رغم استمرار الإنفاق عند مستويات متوسطة-مرتفعة، بل يُسجل أحياناً اتجاه انكماشى نسبي في الإنفاق، ما يعكس حالة ركود وطلب ضعيف أكثر مما يعكس سياسة انكماشية موجهة لمكافحة التضخم. في الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) تتضح الصورة أكثر: الإنفاق يتزايد بقوة بعد ٢٠٢٠، والتضخم يرتفع بحدة بعد ٢٠٢١ ليصل إلى ذروته في ٢٠٢٤. يمكن القول إن السياسة المالية لعبت دوراً توسعياً ضاعطاً على

٣. العلاقة بين الإيرادات الضريبية والتضخم

الإيرادات الضريبية تظهر ارتباطاً ضعيفاً إلى متوسط مع التضخم، ويختلف اتجاه هذا الارتباط بين الفترات: في السنوات الأولى (٢٠١٠-٢٠١٤) تشير البيانات إلى أن زيادة الإيرادات الضريبية ترافقها في بعض الأحيان زيادة في التضخم، ما يعكس غالباً أنها تنمو في ظل توسع اقتصادي عام وارتفاع أسعار النفط والإنفاق، لا باعتبارها أداة انكماشية. في منتصف الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) ترتفع الإيرادات الضريبية تدريجياً في حين يبقى التضخم منخفضاً جداً؛ هنا قد تعكس السياسة الضريبية دوراً أقرب إلى الاستقرار من كونها مولداً للتضخم، خاصة إذا كانت الزيادات الضريبية موجهة لتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الجباية دون زيادات كبيرة في الأسعار. في السنوات الأخيرة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) ترتفع الإيرادات الضريبية بالتزامن مع عودة التضخم للارتفاع، لكن الارتباط هنا يبدو ناتجاً عن توسع النشاط الاسمي وارتفاع الأسعار أكثر مما هو نتيجة لاستخدام الضرائب كأداة للحد من الطلب الكلي. إجمالاً، تبدو السياسة الضريبية في العراق أقرب إلى كونها أداة تمويلية لسد العجز وزيادة الإيرادات غير النفطية، أكثر من كونها أداة فعالة موجهة لإدارة الطلب والتضخم.

ثالثاً: تقييم دور السياسة المالية في معالجة التضخم

من خلال الربط بين تطور المتغيرات المالية والتضخم على مدى الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٤)، يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات التحليلية:

جانب الطلب، فزادت من حدة التضخم بدل أن تكون أداة لاحتوائه. إذن، يمكن تلخيص العلاقة بأن الإنفاق الحكومي في العراق يميل إلى أن يكون منحازاً للتوسع في فترات الفوائض والتحسين النفطي، الأمر الذي يساهم في توليد موجات تضخمية، خاصة عندما تترافق هذه الزيادات مع محدودية الطاقة الإنتاجية المحلية واعتماد عالٍ على الاستيراد.

٤. العلاقة بين الدين العام والتضخم

الكمية تعطي ارتباطاً ضعيفاً جداً أو شبه معدوم بين الدين العام والتضخم على مستوى السلسلة الكاملة، ما يعني أن مجرد ارتفاع حجم الدين يحد ذاته لا يرتبط مباشرة بارتفاع التضخم، بل يتوقف الأمر على كيفية تمويل الدين واستخداماته: ارتفاع الدين بشكل حاد في منتصف الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) لم يترافق مع تضخم مرتفع، بل حدث في ظل تضخم منخفض جداً، ما يشير إلى أن الدين تم توجيهه بدرجة كبيرة لتمويل عجز في ظل ركود وضعف الطلب. في المقابل، ارتفاع التضخم في ٢٠٢١-٢٠٢٤ تزامن مع مستويات دين مرتفعة، لكن المحرك الأقوى كان توسع الإنفاق والصدمات الخارجية، لا مستوى الدين نفسه. بالتالي يمكن القول إن الدين العام في أيلعب دوراً غير مباشر في التضخم؛ إذ يزيد من هشاشة الوضع المالي ويقلص هامش المناورة أمام اتباع سياسة مالية انكماشية دقيقة تستهدف التضخم، لكنه لا يبدو العامل الرئيس في توليد التضخم خلال الفترة المدروسة.

١. غلبة الطابع التوسعي على السياسة المالية يتضح أن السياسة المالية في العراق تميل إلى التوسع في الإنفاق كلما تحسنت الظروف النفطية، مع ازدياد الاعتماد على الدين العام عند تعرض المالية العامة لصددمات. هذا النمط التوسعي يكون غالباً غير منسق بشكل كافٍ مع أهداف استقرار الأسعار، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية في فترات الانتعاش.

٢. ضعف توجيه السياسة المالية كأداة مضادة للتقلبات (Counter-Cyclical) بدلاً من أن تكون السياسة المالية انكماشية في فترات التضخم المرتفع وتوسعية في فترات الركود، تظهر البيانات أن الإنفاق يميل إلى الحركة في نفس اتجاه الدورة الاقتصادية (Pro-Cyclical)، أي يتوسع مع الانتعاش ويتراجع مع الأزمات، ما يقلل من قدرتها على معالجة التضخم والبطالة في آن واحد.

٣. محدودية دور الضرائب في كبح التضخم رغم تحسن الإيرادات الضريبية في نهاية الفترة، إلا أن وزنها النسبي في تمويل الموازنة يظل ضعيفاً مقارنة بالإيرادات النفطية، كما أن تصميم السياسة الضريبية يبدو موجهاً أساساً لزيادة الإيرادات، لا لضبط الطلب؛ وبالتالي أثرها الانكماشى على التضخم محدود.

٤. الاستدامة المالية وتقيد خيارات مكافحة التضخم ارتفاع الدين العام إلى مستويات مرتفعة نسبياً يجعل أي محاولة لاتباع سياسة مالية انكماشية (مثل تخفيض الإنفاق أو زيادة الضرائب بشكل حاد) محفوفة بمخاطر اجتماعية واقتصادية، ما يضع عبء

استقرار الأسعار أكثر على السياسة النقدية، ويقلل من مساهمة السياسة المالية في معالجة التضخم بصورة مباشرة وفعّالة.

٥. تداخل العوامل الخارجية والمحلية يتضح من نمط التضخم أن ارتفاعاته الكبرى (في بداية ونهاية الفترة) مرتبطة بالصددمات الخارجية (أسعار النفط، أسعار الغذاء والطاقة عالمياً، اختناقات العرض)، لكن الاستجابة المالية لهذه الصدمات كانت في الغالب توسعية، ما ضاعف أثر هذه الصدمات على الأسعار بدلاً من امتصاصه

٤. الفصل الثالث

قياس وتحليل دور السياسة المالية في معالجة التضخم: دراسة تحليلية قياسية للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٤) - حالة العراق

أولاً: متغيرات الدراسة

جدول (١)

متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
X1	الاتفاق الحكومي	متغير مستقل
X2	الدين العام	متغير مستقل
X3	الإيرادات الضريبية	متغير مستقل
Y	التضخم	متغير تابع

المصدر: الجدول بالاعتماد الى توصيف النموذج.

ثانياً: اختبارات النموذج القياسي (اختبار جذر الوحدة):

قبل الدخول إلى اختبارات النماذج، سنعرض جدولاً يوضح اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وفقاً لنتائج اختبار فيليبس - بيرون (P.P)، لقد تم أخذ اختبار فيليبس - بيرون فقط لكل النماذج، كونه أكثر دقة.

جدول (٢)

نتائج اختبار Phillips-Perron test statistic

اختبار الاستقرار						
المتغيرات	المستوى Level		Result	1 st Difference		
	PP	Sig.		PP	Sig.	Result
X1	-2.118473	0.0412	Not stationary	-4.392884	0.0008	stationary
X2	-1.967251	0.0589	Not stationary	-4.741603	0.0004	stationary
X3	-2.334729	0.0295	Not stationary	-2.502308	0.0170	stationary
Y	-1.885104	0.0643	Not stationary	-3.260793	0.0034	stationary

المصدر: الجدول من أعداد الباحث

بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.13.

ثالثاً: تقدير دور السياسة المالية في معالجة التضخم.

١ - التقدير الاولي لأنموذج ARDL:

٢ - نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound

:Test

بعد ان اوضحت اختبارات الاستقرارية التي تم اجراؤها على المتغير متغيرات السياسة المالية والتضخم، وتبين أنها لم تكن مستقرة عند المستوى واستقرت وعند الفرق الأول (1) وتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

جدول (٣)

نتائج التقدير الاولي لأنموذج ARDL

Dependent Variable: Y			
Method: ARDL			
Selected model: ARDL (1,0,0,0)			
5207143	Mean dependent var	0.714208	R-squared
3.078077	S.D. dependent var	0.681593	Adjusted R-squared
5.243036	Akaike info criterion	1.948326	S.E. of regression
1.471271	Schwarz criterion	52.38461	Sum squared resid
4.191406	Hannan-Quinn critter.	-27.84319	Log likelihood
1.962184	Durbin-Watson stat	11.83247	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.			

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد

على مخرجات برنامج Eviews.13.

يوضح الجدول (٣) نتائج اختبار (Adjusted-squared) بأن متغيرات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة قد فسرت (71%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع التضخم (Y)، وأن النسبة المتبقية (29%) تعود الى عوامل اخرى غير داخلية في الأنموذج. أما اختبار (F-statistic) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية عند مستوى احتمالية بلغت نحو (Prob=.....)، اقل من ٥%.

المستقل على المتغير التابع، كما ان هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة عودة النموذج الى التوازن في الاجل الطويل، والجدول ادناه يوضح ذلك.

جدول (٥)

نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل

Dependent Variable: D(Y)				
Method: ARDL				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.98953	0.0154	-0.0571458	COINTEQ*
0.0028	3.16690	0.0679	0.2147652	X1
0.0019	3.30624	18.7345	61.8423	X2
0.0023	-3.25444	0.1456	-0.4732	X3

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد

على مخرجات برنامج Eviews.13.

اظهرت نتائج الجدول اعلاه مجموعة من النتائج وكما يلي:

١ - اظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي $X1$ التضخم Y ، أي عند زيادة الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة فان الميزان التجاري يتأثر بمقدار 0.2.

٢ - اظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الدين العام $X2$ والتضخم Y ، أي عند زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة التضخم Y بمقدار 61.8 وحدة.

٣ - اظهرت النتائج وجود علاقة عكسية للإيرادات الضريبية $X3$ والتضخم Y ، أي عند زيادة

لاختبار مدى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين متغيرات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة التضخم (Y) كمتغير تابع لا بد من اجراء اختبار الحدود Bound Test، كما في الجدول التالي:

جدول (٤)

نتائج اختبار الحدود Bound Test

Null hypothesis: No levels relationship		
Value	Test Statistic	
8.4142953	F-statistic	

1%		5%		10%		Sample Size
I (1)	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)	I (0)	
5.910	4.58	4.29	3.21	3.47	2.63	40
5.580	4.940	4.160	3.620	3.510	3.020	Asymptotic

* I (0) and I (1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد

على مخرجات برنامج Eviews.13.

يلاحظ من خلال الجدول (٤) أعلاه ان قيمة F -statistic (الاحتسبة بلغت 8.4142953) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني اننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل بين مؤشرات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة والتضخم (Y) كمتغير تابع..

٣ - اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل):

ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الاجل القصير من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير

٣- اظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الإيرادات

الضريبية $X3$ والتضخم Y ، أي عند اسعار

الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى

نقصان التضخم Y بمقدار -0.06 .

رابعاً: الاختبارات البعدية (التأكيدية):

لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم

الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم

بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات

ذلك وكما يلي:

١- مشكلة الارتباط الذاتي: لقد اظهرت النتائج بحسب

اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها

وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة ارتباط ذاتي،

انظر الجدول (٧) ادناه.

الجدول (٧)

الارتباط الذاتي

LM Test			
0.0031	Prob. F (2,37)	6.742159	F-statistic
0.0029	Prob. Chi-Square (2)	11.59244	Obs*R-squared

الجدول: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج

الإحصائي (١٣. Eviews).

٢- اختبار عدم تجانس التباين: لقد اظهرت النتائج

بحسب اختبار (ARCH) وبحسب إحصائية (F-)

الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى

نقصان التضخم Y بمقدار -0.4 وحدة.

٤- اختبار المعلمات المقدرة (طويلة الاجل):

هذا الاختبار يوضح تقدير المعلمات في الاجل

الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير

المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع

العلاقة طويلة الاجل، كما في الجدول التالي:

جدول (٦)

: نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable *
0.0003	4.409353	0.072194	0.318427	X1(-1)
0.0219	2.411962	11.60382	27.98416	X2(-1)
0.0398	-2.152094	0.028736	-0.061852	X3(-1)
0.0310	-2.278347	19841.53	-451923.67	C

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد

على مخرجات برنامج Eviews.13.

اظهرت نتائج الجدول اعلاه مجموعة من النتائج

وكما يلي:

١- اظهرت النتائج وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي

$X1$ التضخم Y ، أي عند زيادة الإنفاق

الحكومي بمقدار وحدة واحدة فان التضخم يرتفع

بمقدار ٠.٣.

٢- اظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الدين العام

$X2$ والتضخم Y ، أي عند الدين العام بمقدار

وحدة واحدة يؤدي الى زيادة التضخم Y

بمقدار 27.9 وحدة.

٥. الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. غلبة الطابع التوسعي للسياسة المالية خلال الفترة المدروسة أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي في العراق اتسم بطابع توسعي في معظم سنوات البحث، خصوصاً في الفترات التي شهدت ارتفاعاً في الإيرادات النفطية. هذا التوسع لم يكن منسجماً مع هدف استقرار الأسعار، مما جعله أحد العوامل المولدة للضغوط التضخمية بدلاً من الحد منها.

٢. وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والتضخم على المديين القصير والطويل أظهر النموذج القياسي أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع التضخم، نتيجة زيادة الطلب الكلي دون وجود قدرة إنتاجية محلية كافية لاستيعاب هذه الزيادة، وهو ما عزز التضخم المستورد وتضخم الطلب.

٣. الدين العام لم يكن محفزاً مباشراً للتضخم لكنه قيد خيارات السياسة المالية رغم أن الدين العام سجل علاقة طردية مع التضخم، إلا أن تأثيره كان غير مباشر؛ إذ أدى إلى تقليص مساحة الدولة في تبني سياسات مالية انكماشية دقيقة، مما جعل القدرة على مكافحة التضخم محدودة ومقيدة بالالتزامات المالية المتزايدة.

٤. الإيرادات الضريبية تلعب دوراً انكماشياً مؤثراً في الحد من التضخم تبين وجود علاقة عكسية بين الإيرادات الضريبية والتضخم، ما يعني أن تحسين كفاءة الجباية وتوسيع القاعدة الضريبية يساهمان في

(Test) عدم معنويتها وبالتالي نرفض فرضية وجود

مشكلة تجانس التباين الخطأ.

الجدول (٨)

عدم تجانس التباين

ARCH			
0.2984	Prob. F (1,42)	1.191386	F-statistic
0.2597	Prob. Chi-Square (1)	1.270407	Obs*R-squared

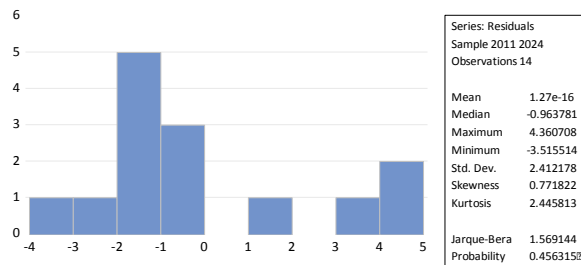
الجدول: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج

الإحصائي (١٣. Eviews).

١ - مشكلة التوزيع الطبيعي: لقد أظهرت النتائج خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يلي:

شكل (١) التوزيع الطبيعي

الشكل: من إمع



داد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (١٣).

(Eviews).

لضبط مستويات الطلب الكلي وتحقيق استقرار الأسعار.

٣. تعزيز الإيرادات الضريبية غير النفطية دون إرهاب الاقتصاد من الضروري تطوير النظام الضريبي عبر توسيع القاعدة الضريبية وتحسين إجراءات التحصيل، مع التركيز على الضرائب التصاعدية والرسوم الجمركية المنظمة للسلع الكمالية، بحيث تتحول السياسة الضريبية إلى أداة فعالة لإدارة التضخم، وليس مجرد مورد تمويلي.

٤. ضبط الدين العام وإدارته بكفاءة يجب تحديد حدود آمنة للاقتراض الحكومي، مع ربط استخدام الدين ببرامج تنمية ذات مردود إنتاجي، لتجنب تحويله إلى عامل تضخمي أو أداة لتمويل إنفاق استهلاكي.

٥. تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لمواجهة التضخم تتطلب انسجام أدوات الإنفاق والضرائب مع أدوات البنك المركزي، خصوصاً في مجالات سعر الفائدة وإدارة الكتلة النقدية، لضمان تأثير متوازن على جانبي العرض والطلب.

٦. تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط إن تحسين بنية الاقتصاد وإيجاد بدائل مستدامة للإيرادات النفطية يُعدّ شرطاً أساسياً لاستقرار المالية العامة وتخفيف الصدمات التضخمية الموروثة من التقلبات العالمي.

امتصاص السيولة وتقليل الضغوط على الأسعار. ومع ذلك، ظل الأثر محدوداً بسبب ضعف البنية الضريبية وارتكاز المالية العامة على النفط.

٥. السياسة المالية لم تعمل كأداة مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية بدلاً من أن تنكمش في فترات التضخم وتمتد في فترات الركود، تحركت السياسة المالية في العراق باتجاهات موازية للدورة الاقتصادية، وهو ما أفقدها فعاليتها في معالجة التضخم وزاد من الطبيعة الهيكلية للمشكلة.

٦. العوامل الخارجية لعبت دوراً مؤثراً في التضخم العراقي شكلت الصدمات النفطية، وانخفاض قيمة الدينار، والاعتماد المستمر على الاستيراد، وموجة ارتفاع الأسعار العالمية عام ٢٠٢٢-٢٠٢٤ عوامل تضخمية إضافية، في ظل استجابة مالية توسعية زادت من حدة التضخم بدلاً من امتصاصه.

ثانياً: التوصيات

١. إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية ينبغي تحويل جزء أكبر من الإنفاق الحكومي من الإنفاق التشغيلي إلى الاستثماري، خصوصاً في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة، بهدف زيادة العرض المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ما يعزز أثر السياسة المالية في مكافحة التضخم.

٢. اعتماد سياسة مالية مضادة للدورة الاقتصادية يتطلب الأمر تبني سياسات إنفاق وضريبية انكماشية خلال فترات ارتفاع الأسعار، وتوسعية خلال الركود،

المصادر

أولاً: باللغة العربية

٧. عبد اللطيف، زينة أكرم. (٢٠٢٣). تأثير أهم

العوامل الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق
للمدة (١٩٨٠-٢٠٢٠): دراسة قياسية. مجلة العلوم
الإحصائية، العدد (١٨)، الجهاز المركزي للإحصاء،
العراق

١. الجبوري، قاسم علي. (٢٠١٨). المالية العامة
والسياسة المالية. بغداد: دار الكتب والوثائق الوطنية،
ص ٩٥

٨. عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠٣) السياسات
الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل
كمي)، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة.

٢. حسن، عبد الرحمن محمود. (٢٠١٥). السياسة المالية
والنقدية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع

٩. عبد الله قوري يحيى، (٢٠١٤) "محددات التضخم في
الجزائر، دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات
الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية -SVAR (197-
2)، الجزائر، مجلة الباحث، العدد ١٤

٣. زينة أكرم عبد اللطيف (٢٠٢٣) تأثير أهم العوامل
الاقتصادية في معدلات التضخم في العراق للمدة
(٢٠٢٠-١٩٨٠) دراسة قياسية " مجلة العلوم
الإحصائية، العدد الثامن عشر، جهاز المركزي
للإحصاء - العراق.

١٠. العبيدي، فاضل حسين. (٢٠١٧). النظام الضريبي
وأثره في السياسة المالية. بغداد: دار الكتب والوثائق
الوطنية، ص ٨٣

٤. السامرائي، محمد عبد الله. (٢٠١٥). الدين العام
والسياسة المالية. بغداد: دار الكتب والوثائق الوطنية،
ص ١٢

١١. غدير، هيفاء غدير (٢٠١٠)، السياسة المالية والنقدية
ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق،
سوريا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

٥. شعبان، حسام عبدالعال عبدالعال. (٢٠١٧). ازمة
الدين العام في مصر والاثار المترتبة عليها، مجلة لعلوم
القانونية والاقتصادية، المجلد ٥٩، العدد ٢، السنة
التاسعة والخمسون، مصر.

١٢. قديح، ناريمان حسام. (٢٠١٥). محددات التضخم
في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة قياسية للفترة
(٢٠٠٥-٢٠١٣). رسالة ماجستير غير منشورة،
الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

<https://doi.org/10.21608/jelc.2017.173430>

١٣. الموسوي، عبد الوهاب محمد، المبارك، حسن حيدر.
(٢٠٢١)، تحليل أثر الاقتصاد غير الرسمي على واقع

٦. عادل احمد حشيش. (١٩٨٣). اصول المالية العامة.
الاسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.

السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٣)،

المجلد (١٥)، العدد (٦٠).

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1. Ahmed, Yasser Mahmoud. (2023). The Role of Tax Policy in Achieving Economic Growth in Egypt with Application to Tax Revenues during the Period (2000-2020). Damietta Journal of Economic Studies, Issue (7), Egypt.
2. Bhumi and Joshi (2024) analyzed the determinants of inflation in Nepal and concluded that expansionary government spending has a significant positive impact on inflation, especially in developing economies with weak productive capacity, while fiscal discipline contributes to long-run price stability.